الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

"السلم والسلام المجتمعي في سنام وظائف القانون الجديدة"

إعداد الباحثان:

أ.د/ اسامة محمد عثمان خليل

كلية الحقوق – جامعة البريمي – سلطنة عُمان

د. هبة أبوبكر عوض

أستاذ مساعد– كلية الحقوق –جامعة البريمي –سلطنة عُمان

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الملخص:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد؛

فإنّ السلم المجتمعي أو الأمن المدني Civil Police يقصد به حالة التصالح والتسامح والوئام والانسجام بين أفراد المجتمع، وبين القوي والشرائع الموجودة داخله.

وبهذا المعني الاصطلاحي يشمل "السلم المجتمعي" كل الأمور المادية والمعنوية التي يقر بها المجتمع، وأنّه حق يجب أن ينعم به جميع الأفراد والجماعات من أعلي سلم السلم الاجتماعي إلى أدناه، حيث يصون الكليات الخمس في أبسط وقائع تمنع نشر وبث الكراهية بين أفراد المجتمع، خاصة ذات التعدد والتنوع الإثني إلى ضمان سوية وتوفر عدل في معاملات الناس .

تسعي هذه الورقة البحثية إلى كشف دور القواعد القانونية المجندة من قبل الدولة في الحفاظ على السلم المجتمعي، متخذة غايات ووظائف القانون الجديدة منطلقاً لها للعمل على وقاية المجتمع من لكل ما يهدد السلم المجتمعي، دون انتظار لعلاج قد لا يداوي ما قطع من علاقات الأفراد، وما تمزق من صلاتهم.

الكلمات المفتاحية: السلم، السلام المجتمعي ، التطرف الفكري، وظائف القانون الجديدة.

إشكالية البحث:

تبدو مشكلة البحث في سؤال عن مدى فعالية وظائف القانون الجديدة في موضع علاقات الأفراد –في قوانينا الوطنية– في مكافحة ما يهدد الأمن الفكري، أو الحد من التطرف الفكري بضمانات لمعاملة غير تمييزية في ظل تداخل الالتزامات الاقتصادية والمالية مع قيم اجتماعية أخرى مثل حقوق الإنسان.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة على الإشكالية السابقة من خلال:

1. كشف خصائص القاعدة القانونية المستحدثة التي تحكم المعاملات، بما لا يخل بسلامة النظام المالي وعدالة التعاملات، سواء كان ذلك في فرص الاستثمار، أو التمويل .
2. عكس أهمية خصائص القاعدة القانونية لاسيما الناظمة لمعلامات الناس كعامل من عوامل الوحدة والمساواة للمجتمع ووجاء للتطرف الفكري.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث الاعتماد على المنهج **التحليلي**، بتحليل هذه الخصائص القانونية المستحدثة الحاكمة للمعاملات علي أفكار واقعية ووضعية عملية في فهم القواعد والمبادئ القانونية، **واستنباطية** نحاول بها استنباط ما ينتج عن تأثير التطورات في غايات ووظائف القانون في دعم السلم المجتمعي.

خطة تقسيم البحث:

يجري تناول الورقة البحثية على ضوء هدف وإشكالية البحث في أربعة مطالب، وخاتمة تضم النتائج والتوصيات:

المطلب الأول : ضرورة القانون العادل لإقامة المجتمع المنظم الآمن

المطلب الثاني: دور الوظائف الجديدة للقانون في تحقيق السلم المجتمعي

المطلب الثالث: عدالة الفرص في المعاملات المالية والتمويل وسيلة وقاية من التطرف الفكري

المطلب الرابع : الضوابط القانونية والشرعية موجبات للسلم المجتمعي

الخاتمة: تضم نتائج وتوصيات الدراسة.

المطلب الأول

ضرورة القانون العادل لإقامة المجتمع المنظم الآمن

القانون في جوهره نتاج حضارة مجتمع ؛ لذا الحاجة له لا تقوم إلا مع قيام الجماعة، ولاشك أنّ الاقتران بين المجتمع والقانون له أثر في استقرار المجتمعات ونموها، لكونه ناظم للتعاون أو التنافس فيما بين افراد هذه المجتمعات .

يشكّل القانون العادل حجر الأساس في بناء مجتمع منظم وآمن، إذ يهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، ويضع الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات ويحدد الحقوق والواجبات، فبدون قانون عادل تنشأ الفوضى وينعدم الشعور بالأمان، وتكمن أهمية القانون العادل في كونه وسيلة لضمان الاستقرار الاجتماعي من خلال تحقيق التوازن بين السلطة وحقوق الأفراد.

يتجاوز دور القانون مجرد فرض العقوبات، إذ يسعى إلى حماية الحقوق، وتنظيم العلاقات، وتحقيق العدالة الاجتماعية لذا، فإنّ غياب القانون العادل أو انحيازه يؤدي إلى الإخلال بالنظام الاجتماعي، مما يُعرّض المجتمع لحالة من الاضطراب والفتنة وعدم الاستقرار. [1]

يؤدي القانون العادل دورًا جوهريًا في بناء مجتمع متماسك وآمن، إذ ينظم العلاقات ويضمن الحقوق ويحد من التجاوزات. وقد أشار جون رولز (Rawls, 1971) في نظريته عن "العدالة كإنصاف" إلى أنّ القوانين يجب أن تكون عادلة لضمان الحرية والفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال حماية الحقوق والحريات، حيث يسهم القانون العادل في حماية حقوق الأفراد الأساسية مثل الحق في الحياة، والحرية، والمساواة أمام القانون، فعندما يشعر الأفراد بأن هناك قانوناً يحميهم دون تمييز، فإن ذلك يعزز الثقة في مؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى استقرار المجتمع .

القانون العادل يرسّخ مفهوم سيادة القانون، حيث تخضع جميع الجهات، بما في ذلك السلطة التنفيذية، لأحكام القانون. وهو ما يمنع استبداد السلطة، ويعزز مبدأ المحاسبة والشفافية ، ويحقق الأمن والاستقرار، حيث يوفّر القانون العادل إطاراً للعدالة الجنائية، مما يسهم في الحد من الجريمة ومعاقبة الجناة، وبالتالي توفير بيئة آمنة للأفراد، وقد أكّدت دراسات اجتماعية أن المجتمعات التي تتسم قوانينها بالعدالة تتمتع بمعدلات جريمة أقل مقارنة بتلك التي يسودها الظلم القانوني، [2] حيث يؤدي غياب القانون إلى تفشي الفوضى

---

1 . الدكتور مصطفي السباعي ، نظام السلم والحرب في الإسلام، موسوعة الكتب الحركية، ص ٦، الموقع على الإنترنيت www.ikhwan-info.net

2 – Rawls, J. (1971). *A Theory of Justice.* Harvard University Press

العدالة والإنصاف، المرجع الذي يُوثّق لنظرية جون رولز، قدّم رولز نظريته حو العدالة كإنصاف ، والتي تقوم على مبدأين أساسيين هما: مبدأ الحرية: لكل فرد الحق في التمتع بأوسع نطاق ممكن من الحريات الأساسية المتساوية التي تتوافق مع حرية الآخرين.

والفساد، مما يؤدي إلى انهيار النظام الاجتماعي، وتفشي الظلم وانعدام الثقة ، كما يضعف أداء مؤسسات الدولة نتيجة لتراجع ثقة المواطنين، وهذا ما أكده التقرير العالمي لسيادة القانون لعام 2021 [3] حيث أشار إلى أنّ العدالة القانونية تُعدّ مؤشرًا رئيسياً على قوة المجتمعات واستقرارها، وانعدامها يُضعف انتماء الأفراد لمجتمعهم، وقد يدفعهم إلى تبني سلوكيات غير قانونية نتيجة لانعدام الثقة في النظام القانوني،[4] وتتولّد بيئة مواتية لانتشار العنف والجريمة المنظمة.

صحيح إنّ الحاجة للقانون في حال التنافس أشد ، إلا أنّ حاجة الناس في حال التعاون أوسع في دائرة معاملاتهم المالية وأحوالهم الشخصية والإنسانية ، المهم والثابت أنّه في حالتي (التعاون والتنافس) تظل الحاجة للقانون قائمة، وهو يحاول احاطة تعاملات الناس ؛ الأمر الذي يعكس قدراً من السلم والسلام داخل المجتمع ، فمشيئة الله تعالي أن جعل للتنافس غلبة ولازمة لحياة الناس، إذ جعلهم مختلفين ليسوا أمة واحدة، وهو القادرسبحانه اقتضت حكمته "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ" [5]

فالسلم الذي أقامه الإسلام سلم وقائي ، يقي المجتمع من عوامل الحروب والفتن قبل أن تقع، بحيث لا يترك للفتنة منفذاً تنفذ منه إلى كيان الأمة ، وتعرض أمنها واستقرارها وأرضها للدمار ، ثم هو سلم إيجابي ، لا يكتفي بأن يمنع وسائل الحرب ، بل يزرع وسائل الاستقرار والحب، حتى يجد طعم السلام طعماً سائغاً لذة للشاربين.

أمّا السلم الذي دعا إليه الإسلام خارج حدود الدولة فإنّه يقوم على المسالمة والمهادنة" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً" [6]، والتعاون" وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ"[7] ، واحترام العقائد والحريات "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ" وصيانة الأموال والممتلكات " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ " [8]، والاستفادة من تجارب الأمم وعلومها، إنّه لمّا حاصرت الأحزاب المدينة أخبر سلمان رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنّ من عادة سكان المدن أن يحفروا خندقاً حوول مدنهم يقيها غارات المعتدين، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفر الخندق حول المدينة . [9]

ويظل التفاوت الاجتماعي والتمييز حاضراً في المجتمعات ، وبروز تصرفات من بينها معاملات مالية غير عادلة يشتد حينها أوار التنافس إلي عداء وخصام يوغر الصدور وينشغل كل طرف بالانتقام من الأخر وتتغلب المصالح الخاصة علي المصلحة العامة ويتبدل بذلك الحال الي تهديد للسلم بدلاً من دعم هذه المعاملات للسلم الاجتماعي من خلال تحقيق التعاون والتشارك بين الأفراد ما يحقق التنمية والتقدم .

" مبدأ العدالة الاجتماعية: يتم تنظيم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تكون في صالح الأقل حظًا (مبدأ الفرق)، وتُتاح الفرص للجميع بإنصاف، ويعد هذا الكتاب حجر الأساس في الفلسفة السياسية الحديثة، حيث طرح رولز مفهو الوضع الأصلي(Original Position)) كآلية لتحديد المبادئ العادلة التي يجب أن تحكم المجتمع.

3..الامن السيبراني: المفهوم وتحديات العصر . د. فارس عمارات، ابراهيم الحمامصه ٢٠٢٢–الطبعه الاولى. دار الخليج للنشر والتوزيع–عمّان. ص١٤–١٥.

4.العوضي، ناصر.، دار الجامعة الجديدة. .(2014)*سيادة القانون وأثرها في تحقيق الأمن*.، دار الجامعة الجديدة.

5.سورة هود: 118

6. سورة البقرة : 208

7. سورة المائدة : 2

8. سورة البقرة: 188.

9.محمد سيد نوري البازياني، مفهوم السلم في الفكر الإسلامي ، الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية ، لندن، أطروحة دكتوراة ، ص 243–245..

وتصبح حينئذ القواعد القانونية الأداة الطيعة في يد الدولة من اقامة ادرات سليمة تكفل العدل الاجتماعي والمساواة للافراد داخل المجتمعات الحضرية وفي انشطهم الاقتصادية علي أساس العلاقة الاجتماعية علي نحو مانص في المادة (14) من النظام الأساسي للدولة [10] لسلطنة عُمان " تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي علي اساس العدالة الاجتماعية والتعاون والتوزان بين النشاطين العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية " .

ويحرص النظام الاساسي للدولة للسلطنة أن تقوم هذه الانشطة علي اساس من العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين لكونها دعامات للمجتمع (المادة 15 من النظام) ؛ الأمر الذي يحقق التعاضد والتراحم بين افراد المجتمع . اما الدولة فتقف حارسة تمنع كل ما يؤدي إلي الفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية لكون السلام هدف الدولة وسلامة الوطن تصبح أمانة في عنق كل فرد (المادة 17 من النظام) .

وفي المقابل عدم العدل والمساواة بين أفراد المجتمع هو الظلم[11] بعينه، وهو سبب من أسباب خراب المجتمعات سطره القرآن الكريم في آيات محكمات؛ لخطورة الأمر في حياة الانسان، وهو خليفة الله في الارض قال تعالي "وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ۙ وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ[12] ، وقال تعالي "وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا (59)"[13].

وبلغت حكمته تعالي في تصوير بليغ للبيئة الخربة بسبب الظلم[14] بقوله تعالي" فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ"(45) [15].

ويصبح الظلم بذلك سبب من أسباب الضيق والحرج للناس وإفساد للأرض التي جعلها الله مقرا ومتاعا للانسان لا تسلم حينها أي مجتمع من مهددات الأمن بكل صنوفه .

وتأتي الدعوة للمساواة في فرص المعاملات في وقتنا الحاضر مطلب للهيئات الأقليمية والعالمية لدفع للظلم علي نحو ما ذهب إليه المؤتمر الوطني الأفريقي بجعل ميثاق خاص اسماه " المطالب الأفريقية " دعا إلي المواطنة الكاملة لجميع الأفارقة والحق في شراء الأرض وإلغاء جميع تشريعات التفرقة العنصرية ، بالإضافة الي اتفاقيات اقليمية [16] ، تهدف إلي حماية حقوق الانسان الأساسية وتكوين اتحادات اقتصادية ، فضلاًعن ترتيبات تجارية مالية اقليمية في أوربا وامريكا اللاتينية، وافريقيا لم يغيب عنها العالم الاسلامي مع مجموعة الدول العربية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) .

وقد يتحقق السلام المجتمعي بمعول القانون ، الذي هو حالة من التوافق والانسجام داخل المجتمع، يتجلى في احترام الحقوق والواجبات، وتحقيق العدالة، وتوفير بيئة آمنة تدعم الاستقرار، ويشمل السلم الاجتماعي كافة الجوانب المادية والمعنوية، وينعكس بصورة واضحة على المعاملات بين الأفراد، حيث يُعدّ ضمانًا لاستمرار الحياة الكريمة وحفظ الكليات الخمس، ومكملاتها قضاءً لحاجات البقاء لتستقر

---

[10] – النظام الأساسي رقم (6) /2021 صدر في 27 جمادي الأول سنة 1442هـ ، الموافق 11 يناير 2021م .

[11] – جاء في جمهرة اللغة لابن دريد 24/2 باب العلم ، مادة (ظلم) " وأصل الظلم وضعك الشئ في غير موضعه ثم كثر ذلك حتي سمي كل عسف ظلماً.

12. يونس : 13،

13. الكهف :56

[14] 14. محمود مصطفي عبود ال هزوش ، مقاصد الشريعة بين المذهب الاباطي والمذاهب الاسلامية الأخري ، الجزء الثالث ، والجزء الرابع ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية سلطنة عمان الطبعة الأولي 1437هـ –2016م ، ص131.

15.الحجر :45

[16] 16.عالم بلا قانون، بروفسير فيليب ، ترجمة عثمان جعفر النصيري ، مركز عبد الكريم ميرغنيالثقافي ، امدرمان السودان ، الطبعة الأولي2006م ، ص40.

بها أحوالهم ، وإلّا يحصل التهديد للسلم المدني الذي لا يقل خطورة عن مهددات السلم المجتمعي المباشرة ، كالتعصب الذي يولد العدوان المخل للأمن ، وذات العدوان بالإمكان أن يحصل بنقص وتضييق لفرص العمل والبطالة والفقر، حينها يكبر الاحساس بالتمييز ليجد دفع الظلم بالأيدي مبرراً وأنصاراً .

وقد أكد علماء الاجتماع أنّ الإقصاء الاقتصادي والتهميش الاجتماعي يولّدان أشكالًا من العدوان الخفي أو المباشر، والذي قد يظهر في صورة اضطرابات اجتماعية تُهدد الأمن العام، وهذا النوع من التهديد قد يكون أكثر خطورة من التهديدات التقليدية كالتعصب المباشر، لأنه يُضعف ثقة الأفراد في المؤسسات ويُكرّس الانقسام داخل المجتمع.

كما إنّ ممارسة الحرية تواجه بالحدود التي يفرضها القانون ، وتتعرض لعقابه ، وكذلك تتعرض للحدود التي يرسمها العرف ، وتتعرض لمواجهته، و لابد هنا من خلق التوازن بين ما يؤاجه بالقانون وما يُواجه بوسائل الضبط الإجتماعي الأخرى، لما لذلك من أثر على الأمة في سيادة الأخلاق والقدرة على التطور والإبداع . [17]

يعمل السلم الاجتماعي بمجرد عملية إحيائية لقواعده الهادية لترشد، أو تحدد أحكام قانونية عادلة، تكون سبباً في عدالة معاملة ؛ بسببها تنقل أمة توافرت فيها سبل التعاملات العادلة من حال إلي حال، على نحو يوكد أنّ الموقع الحيوي لهذه القواعد لا يُغفل الايمان، والاخلاق القائمة بدورها علي أصول سليمة، تُعلي من شأن الحق والعدل كل ذلك دون إغفال للجانب الفكري المؤسس لهذه القواعد الهادية.

وبالنتيجة فإنّ القانون العادل ليس مجرد أداة لتنظيم المجتمع، بل هو شرط أساسي لضمان الأمن والاستقرار، فبدون عدالة قانونية تُحترم فيها حقوق الأفراد بالتساوي، يصبح المجتمع عرضة للانهيار لذلك، يتطلب بناء مجتمع منظم وآمن وجود قوانين عادلة تطبق على الجميع دون تمييز، مع تعزيز مبدأ سيادة القانون والمساءلة لضمان الأمن والعدالة الاجتماعية،

وللحفاظ على السلم الاجتماعي، لا بد من تبني سياسات عادلة تُلبي احتياجات الأفراد، وتضمن تكافؤ الفرص، وتحد من مظاهر التمييز. فالعدل في توزيع الموارد والوظائف وتوفير بيئة عمل مستقرة يُعزز من استقرار المجتمع ويحد من النزعات العدائية. كما أن دعم الحوار المجتمعي وتفعيل آليات العدالة الاجتماعية يشكلان ركيزة أساسية في مواجهة التحديات التي تُهدد السلم الاجتماعي.

المطلب الثاني

دور الوظائف الجديدة للقانون في تحقيق السلم المجتمعي

نجد المفهوم الأمثل والمدهش الذي يبز مفاهيم القوانين الوضعية ما جاد به الاسلام في مجتمعه من افكار تحقق السلم الاجتماعي بجوانبه المادية والمعنوية لجميع الافراد والجماعات مسلمين وغير مسلمين ممّا وفر الطمأنينة النفسية والروحية والسكينة لديهم لتنعكس علي العلاقات ،ويكون السلم حالة من الوفاق تضمن بالدرجة الأولي الكليات الخمس ، محافظة علي الدين والنفس والأموال والأعراض والعقول ومكملاتها .

وجدير بالذكر في هذا المقام أنّ السنة النبوية تمثل مصدراً ثرياً ومرجعاً أصيلاً في الحفاظ على السلم المجتمعي، حيث جمعت بين هداية الوحي الإلهي ومراعاة التدابير الحياتية المدنية العادلة، فقد عمل النبي ﷺ على ترسيخ قيم التعايش السلمي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة نظام مدني يُعزز الترابط والانسجام بين أفراد المجتمع على اختلاف انتماءاتهم الدينية والثقافية، وكانت سيرته ﷺ تطبيقًا عمليًا لمبادئ السلام الاجتماعي، وأبرز مثال على ذلك وثيقة المدينة، التي تعتبر أول دستور مدني شامل في التاريخ الإسلامي.

17. محمد أحمد محمد الحمادي، دور القانون في تعزيز و وحماية القيم الإنسانية ، بحث منشور في مجلة الميزان ، العدد 183، سبتمبر 2015، ص 3.

لقد وضع النبي ﷺ قواعد واضحة للسلم المجتمعي تقوم على مبادئ العدل، والتسامح، والحقوق المتبادلة، فحرص على تعزيز روح المواطنة المشتركة بين سكان المدينة المنورة من المسلمين وغير المسلمين، ومارس كل ما من شأنه تحقيق حالة الانسجام والترابط بين أفراد المجتمع وفي مجتمع يثرب خير مثال وشاهد، إذ نظم بدستور مدني (صحيفة المدنية) عند صدر الرسالة وتأسيس المجتمع المسلم. حيث ضمنت صحيفة المدينة لكل فرد حقه في العيش بأمان وممارسة شعائره بحرية، مع تأكيد الالتزام بالمسؤوليات المشتركة في حماية المجتمع، شكّلت هذه الوثيقة نموذجًا مبكرًا لمجتمع مدني تعددي، حيث نظّمت العلاقات بين مكونات المجتمع على أساس التعاون والعدل واحترام التعددية.

كما ركّزت السنة النبوية على نشر ثقافة السلام والتسامح كوسيلة فعّالة لتعزيز السلم المجتمعي، فقد نهى النبي ﷺ عن الظلم والتمييز وأوصى بالمساواة بين الأفراد، فقال" :لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لأبيض على أسود إلاّ بالتقوى "(رواه أحمد). كما عمل على إصلاح ذات البين وحل النزاعات بالصلح، ممّا يعزز من الوحدة المجتمعية ويمنع حدوث الانقسامات.

ومن الجدير بالذكر أنّ السنة النبوية لم تقتصر على وضع القواعد النظرية للسلم المجتمعي، بل جاءت بتطبيقات عملية تُرسي دعائم الاستقرار والعدالة. فقد أرسى النبي ﷺ مبادئ التكافل الاجتماعي، وأمر بإغاثة الملهوف، ونبذ العنف، مما ساهم في بناء مجتمع يسوده الأمن والسلام.

أصبح القانون في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم أكثر من مجرد أداة لتنظيم العلاقات وفرض العقوبات؛ فقد تطوّرت وظائفه ليصبح وسيلة لتحقيق السلم المجتمعي من خلال حماية الحقوق، وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتعزيز التوازن بين المصالح الفردية والجماعية. وتتمثل الوظائف الجديدة للقانون في توفير بيئة قانونية عادلة، تضمن احترام الحريات، وتحقق المساواة، وتدعم آليات حل النزاعات بطرق سلمية، مما يسهم في استقرار المجتمع ويحدّ من أسباب التوتر والاضطراب.

نقصد به دور المهني القانوني في توظيف القوانين لتنمية مجتمعه بوضع افكار قانونية ولاسيما القائمين بأمر التشريع وكافة القانونين في تفسير القوانين وتطبيقها، وتطوير التشريعات لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة، ونشر الوعي القانوني، والعمل على حل النزاعات بطرق سلمية. ووضع أفكار قانونية لمواجهة التحديات التي تواجه مجتمعه وتحقق تطلعات افراده، وأن يساهم في كل التطورات المهمة فيه في سنامها الاهتمام الايجابي بمشاكل الفقر وتحقيق العدل الاجتماعي بمعناه الواسع (تحقيق التنمية) تُخفِّف ضغائن أفراد المجتمع ويتحقق السلم المجتمعي .

ويكون القانون أداة طيعة في يد الدولة تستطيع أجهزتها المختصة خاصة العدلية بإجراء توزيع عقلي لمهمة القانون تناسب مكونات المجتمع، على الأقل للحد من تحكم فئة من فئاته في مصائر المعاملات المالية من جهة ، ووضع الموانع القانونية من جهة أخري لما يخل بالسلم المجتمعي مصدات عند الحاجة ، وهي حاجة لازمة لتعارض المصالح تحقيقا لدعم السلم والأمن في المجتمع بالفكرة المتعارف عليها في العالم بالهيمنة القانونية المجندة[18] ، ونجد المثال العادل لتجيير القوانين في شرعنا الحنيف فيما يرتكز عليه فقهاء المسلمين بما يعرف " الاجتهاد المقاصدي " ، وهو تسيير النصوص والأحكام علي الواقع.

عليه يصبح من المطلوب وضع هذه الموانع القانونية لكل ما يعكر صفو تعايش مكونات المجتمعات ، مثال لمجتمع ذو تعدد وتنوع اثني ينشر فيه الكراهية والعنصرية .

[18] - محمد محفوظ ، منهجية قانونية ، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص ، تونس 2010م ، ص11.

ويقع علي كاهل القانوني واجب وضع الحلول والتوفيق بين المصالح المتعارضة وترجيح بعضها داخل المجتمع بتطبيق نصوص القانون، وعندما تتقاصر يجد الملاذ في إعمال القواعد الكلية الاسترشادية [19] .

ويصبح الحارس الدولة في توفيق وترتيب هذه المصالح العدالة بمفهومها الواسع التي تتحقق باستقرار الأحوال والمعاملات، كما تُعد أساساً محورياً في تحقيق الاستقرار المجتمعي وتوازن المصالح بين الأفراد، فهي لا تقتصر على إقامة المساواة القانونية فحسب، بل تمتد إلى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما يُحقق الإنصاف في توزيع المنافع والفرص، من خلال قضاء عادل بإدارة قضائية فعالة ، تقيم السوية والمساواة في الحقوق والمنافع بين افراد المجتمع.

حيث يُشكل القضاء العادل حقيقة أداة رئيسة في تكريس هذه المفاهيم، حيث يُساهم في حماية الحقوق وفض النزاعات بآليات قانونية منصفة تُراعي مبدأ سيادة القانون. كما أن الإدارة القضائية الفعالة تُسهم في تعزيز الثقة العامة بالمؤسسات القانونية، مما يؤدي إلى تحقيق الأمن القانوني الذي يُعدّ شرطًا جوهريًا لاستقرار المعاملات وضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تتطلب العدالة وجود منظومة قضائية مستقلة تعمل على تطبيق القوانين بموضوعية بعيدًا عن أي تحيز، كما أنّ تحقيق العدالة بمفهومها الشامل يفرض على النظام القانوني مواكبة التطورات الاجتماعية والاستجابة للاحتياجات المعاصرة من خلال تحديث التشريعات وتعزيز آليات التقاضي الفعّال، ومن هنا، يُصبح القضاء العادل أداةً لحفظ النظام العام وتعزيز السلم الاجتماعي، حيث يُوازن بين المصلحة الفردية والصالح العام في إطار قانوني يُحقق الانسجام المجتمعي ويُرسّخ دعائم الاستقرار القانوني.

المطلب الثالث

عدالة الفرص في المعاملات المالية والتمويل وسيلة وقاية من التطرف الفكري

عدالة الفرص في المعاملات المالية والتمويل تعد أحد الوسائل المهمة للحد من التطرف الفكري، وذلك من خلال ضمان المساواة في الفرص المتاحة للأفراد والمجموعات المختلفة في المجتمع، دون تهميش فئات معينة من المجتمع ، أو عدم منحها فرصاً متساوية للوصول إلى التمويل أو الفرص الاقتصادية، فإنّ ذلك قد يؤدي إلى تزايد مشاعر الإحباط والتمييز، مما يمكن أن يفتح الباب أمام الأفكار المتطرفة ، كما أنّها تسهم في تشجيع المشاريع الصغيرة من خلال التمويل العادل والفرص الاقتصادية قد يسهم في خلق بيئة أكثر استقرارًا اقتصاديًا، مما يقلل من الظروف التي قد تدفع الأفراد إلى تبني أفكار متطرفة بسبب غياب الأمل في تحسين الوضع.

هنالك شواهد كثيرة لا يتسع المجال لسردها في هذه الورقة الوجيزة، تعكس مدي التداخل المتزايد للحقوق الاقتصادية، مع قيم اجتماعية سداها العدالة والمساواة ، لتُعد من حقوق الانسان، ومن مطلوبات المجتمعات ،أن تحكم بنظام مالي صالح رشيد يحسن تطبيقه ليعطي الصورة المثلي لاستقرار المجتمعات ، بل أصبح الاقتصاد أحد أهم القوى التي تفرض الدول الكبري في هذا العالم سيطرتها عليه.

وحريٍ بالقول أنّه لم تعد الحريات الاقتصادية الرشيدة مجرد حقوق فردية لأصحابها ، إنّما أصبحت لها وظيفة اجتماعية تهدف إلى توجيه الاقتصاد الوطني وخدمة الصالح العام للمجتمع [20] ، الذي يقوم علي أساسين رئيسيين ، (الأول) تحقيق العدالة الاجتماعية ،و(الثاني) قيام التعاون والتوازن بين النشاطين العام والخاص ، ممّا قد يهدي النفوس ويقلل التباغض ونظرة الشك لكل ماهو ات من قبل الأجهزة التنفيذية (الحكومة) ويستقر المجتمع .

19.من هذه القواعد : المحافظة علي المجتمع والدولة واستقراره أولي من مصالح الفرد وملكيته الخاصة ، تغير ظروف المكان والزمان والاحوال سبب في ترتيباً أولوية المصالح ، المحافظة علي الثروات الطبيعية ومصادرها من أجل رفاهية الاجيال القادمة اكثر ضرورة من رغبة افراد في زمن معين في استغلال مفرط لهذه الموارد ، مصلحة الفرد في حياة وسلامة الجسد أهم من مصلحة تحقيق الرفاهية . وغيرها من القواعد الداعمة لاستقرار المجتمعات .

20.: سالم بن سليمان ، الكامل في شرح النظام الأساسي للدولة ، المرجع السابق ، ص 292

وإزاء ذلك يفترض لمتخذ القرار الحكومي أن يكون منصف عادل وغير متحيز في توزيع المنافع علي الافراد والجماعات قبل أمرهم بالكلف ، وهو إنصاف يتبع مبدأ توزيع العدالة (الافراد متساوون) في حجم الأعمال، إذ يجب أن يعاملون بنفس الطريقة وتقوي بمبدأ السوية في الاجراءات(اجراءات العدالة)، وهي الدرجة التي بها يعامل جميع الأفراد بنفس الطريقة بغض النظر عن الجنس والانتماء العرقي ، أو أي خاصية مناطقية21 .

ويأتي العدل في فرص التمويل من أهم عناصر استقرار المجتمعات ازاء اتساع عملياته التي تتسنم النشاط المالي في وقتنا الحاضر ؛ حيث تتداخل وتتشابك أنظمة عديدة ونماذج مختلفة تتخذ في عمليات التمويل ، إزاء ذلك كان لابد أن تتصدي قواعد قانونية وتدابير إدارية موجهة لتحقيق السلم الاجتماعي الذي يمثل التمويل المالي من أركان بنيانه .

عليه يقع علي كاهل البنوك الوطنية وجهات التمويل تحقيق التدرج الهرمي للأولويات عند ممارسة نشطاتها التمويلية بهدف توجيه طاقات وموارد المجتمع لتوفر المنتجات المصرفية بالطرق المناسبة والعادلة في فرصها وزيادة هذه الفرص ببرامج التسليف للمشروعات الصغيرة 22 ليشعر حينه الافراد أن لديهم قدر متساو من المال .

ولا باس أن نسوق شواهد تشريعية وبرامج وطنية نري فيها توسعة لفرص التمويل منها ما جاء في المادة (44) من النظام الاساس للدولة لسطنة عمان في مهام مجلس الوزراء ضمن ما يتولي بوجه خاص رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية ورفع مستواهم الاقتصادي ببرامج وطنية مثال البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي (تنفيذ) الذي جاء كمبادرة حكومية تربط استراتيجيات قطاعات تعزيز تعزيز تنويع مصادر الدخل القومي وايجاد مشاركة مستدامة وفاعلة بين القطاعين العام والخاص بمشاركة جمعيات أهلية ومهنية كما في تجربة الجمعية الاقتصادية العمانية [23].

ونشير بصورة بارزة ما جاء في استراتيجية التنمية عُمان 2040 في محور الاقتصاد والتنمية الذي يتضمن ركائز عدة منها :

- تحقيق تنمية متوازنة للمحافظات وهي تهدف الي وضع رؤية متكاملة لتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق والمحافظات المختلفة
- تحديد الفجوة التنموية وازالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات
- الاستقلال الأمثل للموارد بحسب المزايا النسبية لكل محافظة من محافظات السلطنة ومن هذه السياسات الوطنية وضع اطار موسسي يعمل علي تفصيل القوانين والممارسات التي تحدد الصلات والتفاعلات بين ذوي العلاقة ويساعد علي ايجاد نظام مساءلة فاعل وشفاف ويحدد أولويات التوزيع الأمثل والعادل.[24] .

لا شك أن هذه السياسات تحقق تنمية متوازنة وعادلة مما يدعم التعايش والسلم بين أفراد المجتمع .

تنفيذاً لتلك السياسات انطلقت العديد من البرامج الوطنية ، التي تعمل على توسيع فرص التمويل وتعزيز العدالة المالية، مما يساهم في تمكين الأفراد والمشروعات، ويحد من التفاوت الاقتصادي، الذي قد يكون محركًا للتطرف الفكري، نورد منها على سبيل المثال البرامج التالية:

---

21 21.زكريا مطلك الدوري ، احمد علي صالح ، ادارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة ، اليازوري العالمية للنشر والتوزيع الطبعة العربية 2009م ، ص253.

22 – 16. الكامل للمشروعات الصغيرة ، ستيفن دي شتراوي ، مكتبة جرير الطبعة 2007م، ص173

23. محمد رضا بن حسن الواتي ، التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان ، الكتاب الأول ، مطبعة زمزم مصر 2020م

24.. المرجع نفسه ، ص678.

1. برنامج الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) [25] ، الذي يهدف إلى تطوير بيئة الأعمال في عمان من خلال توفير تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى الفرص التجارية والاستثمارية، وتقدم الهيئة قروضًا وشراكات مع المؤسسات المالية لدعم المشاريع الناشئة والمبتكرة، مما يساعد في توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.
2. الصندوق العماني للتكنولوجيا،[26] الذي يهدف إلى تعزيز الابتكار في قطاع التكنولوجيا من خلال تمويل الشركات الناشئة التي تعتمد على الابتكار التكنولوجي، ويقدم الصندوق تمويلًا للمشاريع التكنولوجية ويشجع على تبني التقنيات الحديثة في مختلف المجالات، مما يساهم في تحسين فرص العمل وتقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف الفئات الاجتماعية ..
3. برنامج "فرص" من وزارة العمل، الذي يعمل على توفير فرص عمل للمواطنين من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و يهدف هذا البرنامج إلى تقديم دعم مالي للفئات التي تحتاج إلى تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة. كما يركز على توفير فرص عمل مستدامة للمواطنين في مختلف المناطق، بما يساهم في الحد من البطالة والفقر.

تشير هذه البرامج والمبادرات إلى الجهود المستمرة في سلطنة عمان لتوسيع فرص التمويل وتحقيق العدالة الاقتصادية عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير خيارات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحفيز الاستثمار في القطاعات التكنولوجية والمبتكرة، وتسهم هذه السياسات في تعزيز التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، مما يقلل من الفرص التي قد يؤدي بها التهميش إلى التطرف الفكري.

وتصبح القاطرة المنتظرة لمثل هذه الاجراءات التنموية العادلة حقيقة وجود منظومة تشريعية وقضائية تكافح الفساد، ويكتمل هذا التوجه بإرساء نظام رقابي شامل يتمتع بالشفافية ويضمن حماية المقدرات الوطنية، مع توفير سياسة منضبطة للتسهيلات الائتمانية[27]، هذه السياسة توازن بين منح القروض للقطاعات الحيوية التي تحتاج إلى دعم وتنمية، وبين منع تسرب الموارد إلى الجهات التي قد تؤثر سلبًا على الاستقرار المالي. ويعزز هذا التوازن من قدرة الاقتصاد على النمو المستدام دون التأثر بالآثار السلبية للتمويل غير المدروس أو الفساد المالي.

المطلب الرابع

الضوابط القانونية والشرعية موجبات للسلم المجتمعي

تُعد الضوابط القانونية والشرعية من الأدوات الأساسية التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسلم المجتمعي، حيث يعتبر ربط المعاملات بمقاصد الشريعة وبالعقيدة والاخلاق الضابط الأساس، بالإضافة إلى أن فقه المعاملات مبني علي مراعاة العلل والمصالح. فالقوانين بما تتضمنه من أحكام واضحة ومحددة، تضمن تنظيم العلاقات بين الأفراد وتنظم الحقوق والواجبات بما يحقق العدالة والمساواة، كما أنّ الشريعة الإسلامية، بمنظومتها الأخلاقية والشرعية، تقدم إطاراً أخلاقياً يُسهم في توجيه سلوك الأفراد والجماعات نحو ما يعزز من قيم التعاون، والاحترام المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

25.تعد الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء) هيئة حكومية تأسست في العام 1996، وهي حاصلة على جوائز في مجال جذب الاستثمارات وتنمية الصادرات العُمانية نحن نسعى لتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال الترويج لبيئة الأعمال ومميزاتها في مختلف أنحاء العالم، مما يعزز صورة السلطنة بوصفها وجهة استثمارية وتجارية رائدة

26. الصندوق العماني للتكنولوجيا" يهدف الصندوق إلى جذب المشاريع في مجال التكنولوجيا إلى السلطنة، من أجل تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة، وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

27.سعيد بن مبارك المحرمي ، خطة العمل للمشاريع الاقتصادية ، جامعة سلطان قابوس ، دائرة النشر العلمي والتواصل 2021م ، ص31.

وضعت الشريعة الاسلامية الضوابط الشرعية للمعاملات المالية، من بينها حسن الخلق مع الناس حيث تمتد مقتضيات الكرامة الانسانية البر حتي لغير المسلم من أهل الاديان الأخري ، والرحمة بهم، و دفع الظلم عنهم ، قال رسول الله صلي الله عليه وسلم " من ظلم معاهداً أو نقضه أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة "[28].

وسداً لزريعة التباغض وتخفيف مضاعيف فوارق الأديان ما ذهب إليه بعض المذاهب ، بأنّه لا تؤخذ الجزية من نصارى العرب، الأمر الذي يسهم في تحقيق السلم المجتمعي [29].

تحمي الشريعة الإسلامية مقدرات المجتمع والدولة، لضمان استخدام الأموال العامة فيما يخدم مصالح الجميع، حيث تحظر الشريعة الإسلامية أي نوع من أنواع السرقة أو التلاعب بالأموال العامة، كما تفرض نظامًا رقابيًا للحفاظ على المال العام وموارد الدولة .

وتحرم الربا بكافة أشكاله، سواءً كان في القروض أو المعاملات التجارية، بهدف القضاء على استغلال الفقراء، والظلم في المعاملات المالية وضمان أن تكون المعاملات متوازنة.

وإنّ من مقاصد الشريعة التيسير علي الناس ورفع الحرج عنهم فيما قررته الشريعة في حقوقهم المصانة من ضمنها حماية أموال الذميين، حيث جوّز فقهاء المسلمين بذل الصدقة لهم إذا كانوا فقراء وزادت الصدقة عن حاجة المسلمين .

إنّ التوافق بين الضوابط القانونية و الشرعية يساهم في خلق بيئة قانونية مستقرة وآمنة تسهم في تعزيز اللحمة المجتمعية، كما أنّ الالتزام بهذه الضوابط يعمل على تقليل الفجوات الاجتماعية ويمنع التفكك والتطرف، ممّا يعزز من السلم المجتمعي. في هذا السياق، تظهر أهمية التنسيق بين التشريعات الوطنية والتوجيهات الشرعية لتوفير بيئة تشريعية فاعلة تسهم في حماية الحقوق وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

ونجد أروع صور التيسير للمعاملات في ديننا الحنيف ما خط بين هؤلاء أهل الذمة والمسلمين الوفاء بالعهد، وجعل صفة الوفاء من الدين ؛ به حافظ الاسلام علي أموالهم كما حافظ علي دمائهم وأعراضهم في مقابل بذلهم لأموالهم [30] مبتغياً أن يعيش أفراد المجتمع متكافلين متضامنين، فالغني والفقير متكاملين ،فلا غل ولا كراهية ولا حسد .

ويصبح الكسب المباشر من هذه المعاملات المالية بين أفراد المجتمع بضوابط شرعية مرعية راحةً للنفوس، كوابح لطمع وجشع الافراد ، ممّا يُحد الفساد الاقتصادي ويُجنب التحاسد والخصام بين أفراد المجتمع [31] ، ويحافظ علي رابطة العلاقات الطيبة تقر بها المجتمعات وتسلم .

ولا نعدم في القانون الوطني العُماني هذه الضمانات التي توفر معاملات غير تمييزية للمواطنين [32].

---

[28] 28. سنن ابي داوود باب تعشير أهل الذمة رقم (3052).

29. من المذاهب الاباطية -نص علي ذلك النور السالي ، تلقين الصبيان 211/1 اشير إليه مقاصد الشريعة ، المرجع السابق ، ص304 3030..مقاصد الشريعة ، المرجع السابق ، ص320.

31 31. أسامة أحمد عبد الحميد ، الأحكام الفقهية في العقود والمعاملات المالية ، مكتبة المتنبي 2021م

32 – ويلحظ أن المستثمر الأجنبي يحظي باعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ، وحفظ حقوقه المالية تصل إلي حقه في تحويل رأس ماله المستورد مع الارباح المتحققة للخارج .

ونري أن هذه الضوابط تكتمل فاعليتها في ضوء رؤية عمان 2040 بالآتي :

1. تبني أساليب تحقق استقرار المجتمع وتضيّق التفاوت واللامساواة المناطقية في توزيع الموارد وعائدات النمو والتنمية بين أقاليم دولنا ، ممّا يُعرف لدي أهل الاقتصاد بالتنمية الدائرية [33]، وهي تعكس طموحات كبيرة لتحقيق التنوع الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستدامة في جميع مجالات الحياة ، ويتضح ذلك من خلال الضمانات القانونية والاقتصادية التي تُعد من الدعائم الأساسية لتوجهات الرؤية، خصوصًا في إطار خلق بيئة اقتصادية مزدهرة ومستدامة
2. مصاحبة الجوانب الاجتماعية دون التركيز المفرط للجوانب الاقتصادية، وذلك من خلال التركيز على موازنة النمو الاقتصادي مع تحسين جودة الحياة للمواطنين، فالتنمية لا تعني زيادة الثروة فقط، بل تعني تحسين مستوى التعليم والصحة، والرفاهية الاجتماعية، و بهذا تكتمل الصورة المتكاملة التي تدعو إليها رؤية عمان 2040، والتي تضع الإنسان محور التنمية.
3. تكامل النظرة القاصدة للسلم المجتمعي في تنمية الأموال بالاستثمار في مقدمتها عدم اكتناز المال وحبسه عن وظيفته التي خلقها الله له تحفيزاً للاستثمار في تعزيز الدورة الاقتصادية وتوفير فرص العمل، مما يساهم في تخفيف الضغط عن الفئات الأقل دخلاً.
4. الاستثمار في أصول حقيقية ومشروعات مبتكرة يشجع على مشاركة أكبر في التنمية ويسهم في بناء مجتمع اقتصادي قوي .
5. تيسير المعاملات رفعاً للحرج عن أفراد المجتمع ، ووسعاً لفرص اختيارهم ما بين البدائل المشروعة ، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليل البيروقراطية لتسهيل دخول الأفراد والشركات في الأسواق، هذا التيسير لا يعزز من فرص الاقتصاد المحلي فقط، بل يساعد أيضًا في جذب الاستثمارات الأجنبية، ممّا يسهم في بناء بيئة اقتصادية نابضة بالحياة،كما أن توسيع الخيارات أمام الأفراد في المعاملات المالية يعكس احترام حقوق المواطنين في اختيار البدائل المالية المشروعة.
6. رسم خطط باصرة للاستثمار [34] بما يحقق الأمن الغذائي لأفراد المجتمع ،الذي يعد مكوناً أساسياً في رؤية عمان 2040 التي تضع الاستدامة البيئية والاقتصادية على رأس أولوياتها، ويعتمد الأمن الغذائي على إنشاء صناعات محلية مستدامة، بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين في المستقبل دون الاعتماد على الاستيراد، مما يسهم في تعزيز قدرة السلطنة على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم ينطلق إلى المجالات الأخري توسيعاً لفرص المعيشة من حدها الضروري، بألّا يكون هنالك تمييزاً وظيفياً ، بتوفير فرص عمل متساوية للجميع من خلال دمج فئات المجتمع في سوق العمل على أساس الكفاءة بعيدًا عن التمييز، ممّا يسهم ذلك في تقليل الشعور بالظلم الاجتماعي ويعزز من التنوع والشمولية في بيئة العمل، هذا التوجه يعزز من استقرار المجتمع ويقلل من عوامل الاحتقان الاجتماعي، وهو ما يتماشى مع مبادئ العدالة .

الخاتمة:

تناولت الورقة أهمية تطبيق القانون بشكل عادل وفعال ولاسيما في فرص المعاملات المالية والتمويل في تعزيز الاستقرار المجتمعي، وتوفير الفرص المتساوية للجميع، مما يعزز من السلم المجتمعي، ويقي من التطرف الفكري. كما تشير الورقة إلى أهمية البرامج الوطنية والشواهد التشريعية العمانية التي تسهم في توسعة فرص التمويل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

33 33. عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، التنمية المستديمة فلسفتها واساليب تحقيقها وادوات قياسها، دار صفا للنشر والتوزيع ، عمان 2010م ، ص62.
مقاصد الشريعة ، المرجع السابق ، ص320.

34.وائل محمد عربيات ، المصارف الاسلامية والمؤسسات الاقتصادية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولي ، الاصدارة الثانية ، ص17.

وتوصلت الورقة إلى جملة من النتائج والتوصيات أهمها:

النتائج:

1. القانون اداة طيعة في يد الدولة تستطيع اجهزتها المختصة خاصة العدلية باجراء توزيع عقلي لمهمة القانون تناسب مكونات المجتمع تحقق السلم المجتمعي .
2. عدالة الفرص في المعاملات المالية والتمويل وسيلة ووقاية من التطرف الفكري
3. التوافق بين الضوابط القانونية والشرعية يساهم في خلق بيئة مستقرة امنة تسهم في تعزيز اللحمة المجتمعية.
4. تساهم السياسات الوطنية المدروسة التي تضمن التيسير في المعاملات المالية، وتوسيع فرص التمويل، في خلق مجتمع متماسك ومزدهر، قادر على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

1. تحديث التشريعات ومواكبتها متطلبات العصر مع تطبيق آليات توزيع القانون بشكل عقلاني لتحقيق التوازن الاجتماعي.
2. زيادة التوسع في برامج التمويل وتسهيل الوصول إليها.
3. تبني سياسات واضحة ميسرة للمعاملات تضمن الشفافية والعدالة.
4. حشد الاهتمام بالمجامع والمحافل العلمية كمؤتمرنا هذا لمدارسة مشاكل الفقر سعياً لتحقيق العدل الاجتماعي بمعناه الواسع (تحقيق التنمية) وجاءً ووقاية .لمسببات التطرف الفكري .

المصادر والمراجع:

ابن دريد. (د.ت.) .جمهرة اللغة .(2/24).

أبي داوود. (د.ت.) .سنن أبي داوود، باب تعشير أهل الذمة)رقم 3052.(

النور السالي. (د.ت.) .من المذاهب الاباطية: تلقين الصبيان .(1/211)

أحمد عبد الحميد، أ .(2021) .الأحكام الفقهية في العقود والمعاملات المالية .مكتبة المتنبي.

العوضي، ن .(2014) .سيادة القانون وأثرها في تحقيق الأمن.

الدوري، ز. م &.,صالح، أ. ع .(2009) .إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة .اليازوري العالمية للنشر والتوزيع.

سليمان، س. ب. (د.ت.) .الكامل في شرح النظام الأساسي للدولة.

شتراوي، س. د .(2007) .الكامل للمشروعات الصغيرة .مكتبة جرير.

المحرمي، س. ب. م .(2021) .خطة العمل للمشاريع الاقتصادية .جامعة سلطان قابوس، دائرة النشر العلمي والتواصل.

Philippe, P. (2006).عالم بلا قانون (ع. ج. النصيري، ترجمة). مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي.

الهزوش، م. م. ع .(2016) .مقاصد الشريعة بين المذهب الاباطي والمذاهب الإسلامية الأخرى (الجزء 3 والجزء 4). وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان.

محفوظ، م .(2010) .منهجية قانونية .منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس.

البازياني، م. س. ن. (د.ت.) .مفهوم السلم في الفكر الإسلامي (أطروحة دكتوراة). الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية، لندن.

الواتي، م. ر. ب. ح .(2020) .التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان (الكتاب الأول). مطبعة زمزم، مصر.

غنيم، ع. م & .,أبو زنط، م .(2010) .التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تحقيقها وأدوات قياسها .دار صفا للنشر والتوزيع، عمان.

الحمادي، م. أ. م. (2015). دور القانون في تعزيز وحماية القيم الإنسانية .مجلة الميزان، العدد 183 ,ص. 3.

السباعي، م. د. (د.ت.) .نظام السلم والحرب في الإسلام .موسوعة الكتب الحركية. استرجع من www.ikhwan-info.net

عربيات، و. م. (د.ت.) .المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية .دار الثقافة للنشر والتوزيع.

النظام الأساسي رقم (6) /2021. (2021، 11 يناير).

Rawls, J. (1971). A Theory of Justice. Harvard University Press.

World Justice Project. (2021).التقرير العالمي لسيادة القانون لعام 2021.

“Community Peace and Social Harmony within the Framework of the New Functions of Law”

Researchers:
Prof. Dr. Osama Mohammed Othman Khalil
Dr. Hiba Abubakr Awad

Abstract:

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and may peace and blessings be upon His trustworthy Messenger.

Community peace, or civil security (Civil Police), refers to the state of reconciliation, tolerance, harmony, and cohesion among members of society, as well as between the authorities and the laws established within it. In this terminological sense, community peace encompasses all material and moral matters recognized by society as rights that should be enjoyed by all individuals and groups, from the highest to the lowest levels of the social hierarchy. It safeguards the five fundamental objectives of Sharia in the simplest scenarios, preventing the spread of hatred among members of society, especially in contexts of ethnic diversity, while ensuring equality and fairness in social interactions.

This research paper aims to explore the role of legal rules enacted by the state in maintaining community peace, taking as its premise the new purposes and functions of law to work proactively in protecting society from all threats to communal harmony, without waiting to address damages that may irreparably affect individuals’ relationships and social bonds.

Keywords: Peace, Community peace, Ideological extremism, new functions of law.